التغير الاجتماعي والأسري وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري

Social and family change and its relationship to the criminal behavior of women in Algerian society

مزوز بركو [1] بوفولة بوخميس [2]

(1) جامعة باتنة، (2) جامعة باجي مختار عنابة

ملخص الدراسة:

لقد عرفت الأسرة الجزائرية تغيرا كبيرا ساهم بشكل واضح في انتشار الظاهرة الانحرافية في كل أبعادها، فقد أصبحت الأسرة أكثر تفككا وأقل تماسكا، وأهملت وظائفها في التنشئة والتربية، وتلاشى ضبطها لأفرادها، ونام الأولياء عن مسؤولياتهم داخل أسرهم، وساد الصراع بين الآباء والأمهات فذاع الشقاق والعنف بين أفراد الأسرة مما ساعد على انحراف الأبناء، واقتحام المرأة عالم الجريمة من بابه الواسع.

تحاول هذه الدراسة أن تبرز الدور الذي تلعبه الأسرة في دفع المرأة إلى إتيان السلوك الإجرامي في مختلف أبعاده وهذا من خلال استنطاق أرقام السجلات العقابية المودعة لدى المؤسسة العقابية – باتنة – وكذا من خلال الحفر في معاش المرأة المجرمة قبل وبعد ارتكاب السلوك الإجرامي وعلاقة كل ذلك بالتغير الاجتماعي والأسري.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، التغير الأسري، إجرام المرأة.

1. مقدمة:

لقد اعتبر وليام أوجبرن (1950) أن الفجوة الثقافية هي أحد عوامل التغير الاجتماعي نتيجة الزيادة في المستحدثات والاكتشافات المادية التي لا يقابلها تغير معنوي، فحدوث التغير الاجتماعي يترتب عليه نوع من التفكك الاجتماعي مما يؤدي إلى خلل في العلاقات الاجتماعية ويترتب عن هذا الخلل ظهور الجرائم والانحرافات وغيرها، ومن جهته يذكر "روبار بارك" (1972) أننا نعيش في حالة من التفكك الاجتماعي، فكل شيء عرضة للتغيير حيث ينتج عن هذا التغيير تعديلات في الحياة الاجتماعية ومنها بعض التغييرات التي

أدت إلى تحطيم الروتين وإضعاف العادات الاجتماعية، وفي بعض الأحيان قد يكون التغيير الاجتماعي مشتت فيكون من أسباب حدوث التفكك الاجتماعي الذي يعرف بأنه: "عدم قدرة النظام الاجتماعي على التضامن مع الأفراد والجماعات في حفظ وتحقيق أهدافهم التي يرغبونها"(عدلي أبو طاحونة-2008- ص:261)، والتغير الاجتماعي يؤدي إلى تدهور العلاقات بين الأفراد والجماعات كما يؤدي إلى ضعف العلاقات التي تؤثر على الأعراف الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف والأغراض المتجمعة لأفراد المجتمع وهذا بدوره يؤدي بروز ظواهر خطيرة كظاهرة "الجريمة".

فكثيرة هي الدراسات التي تناولت بالتحليل والتدقيق الجريمة في عمومها أو بالتطرق إلى نوع دون الآخر، ومن أمثلة هذه الدراسات التي تعد ولا تحصى نذكر على رأسها دراسة لمبروزو (1875) الذي حاول أن يبين في كتابه "الرجل المجرم" نظريته الكبرى التي تميز المجرم عضويا ونفسيا عن باقي الأفراد، كما أشار فيري (1981) أيضا في كتابه "أفاق جديدة في القانون الجنائي" إلى ضرورة الأخذ بوجهة نظر العوامل الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي. ومن جهتهما العالمين دي تيليو ودو غراف (1950) لفتا الانتباه إلى دور الإحساس بالظلم في نشوء الإجرام. ومن جهة أخرى حاول العالم دولاردو ومعاونيه إيضاح سبب الانحراف والجريمة فطرح فرضية أن كل عدوان هو ناتج عن الإحباط ط وهذا الأخير الذي يسانده مفهوم آخر لا يقل أهمية عنه ألا وهو "الخوف من العقاب " الذي يُعد شكل من أشكال العدوان تمارسه القوى السائدة في المجتمع ضد القوى المضادة.

وقد ساهم بولبي (1953) من جهته في فهم سيرورة الجريمة من خلال مفهوم "الارتباط" الذي يُعد ميل أولي عند الطفل للبحث عن الاتصال مع الآخرين وحاول أيضا تبرير ظهور الصراعات بنقص العاطفة الأبوية نحو الأطفال أو بالمواقف الصارمة جدا نحوهم. ويساند بولبي العالم إيشهورن (1952) الذي حاول أن يفسر الإجرام بالرجوع إلى سن الطفولة، أما جيفري فقد حاول التركيب بين علم النفس وعلم الاجتماع لتفسير الظاهرة الإجرامية واعتمد على مفهوم "لا شخصانية العلاقات الاجتماعية " أي أن العلاقات تفقد صدقها عندما يشعر الفرد وسط الجماعة التي ينتمي إليها بالاغتراب الذي يُعد أهم المفاهيم التي تجمع بين كل النظريات المفسرة للجريمة سواء في مجال الطب العقلي أو علم النفس أو

علم الاجتماع. كما أضاف أيضا دوركايم مفهوم "الأنوميا" أي" غياب القاعدة أو المعيار القانوني" في كتابه "تقسيم العمل" و"الانتحار" لتفسير الجريمة التي يعتبرها ظاهرة اجتماعية عادية ولا معنى للإجرام إلا ضمن المجتمع أو الثقافة التي نتج عنها ونشأ فيها.

إن ملاحظتنا لمعظم الدراسات التي أتى بها العلماء في ميدان الجريمة تصب في قوالب مختلفة حينا ومتضاربة أحيانا أخرى فهي في عمومها تحاول أن تبرز حيثيات الفعل الإجرامي وكذا والعوامل الكامنة خلفه حينا أو البحث واقتراح طرق للوقاية منه أو علاج مرتكبيه حينا آخر؛ لكن هذه الدراسات كانت تهمل جانبا مهما في الدراسة ألا وهو مرتكب هذا الفعل الإجرامي بصفته رجلا أم امرأة، فكثيرا ما تناول الباحثين على مختلف مشاربهم ؛ الجريمة ومرتكبيها بالتحليل والتقصي، مع التركيز على الرجل مرتكب هذا الفعل، لأن القوالب الثقافية والاجتماعية كثيرا ما تعمل على بلورة فكرة أن يُنْظر للمجرم على أنه ذكر خارج على القانون وهو الأقدر على ارتكاب الفعل الإجرامي في مختلف أشكاله، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الإحصائيات التي تستقيها هذه الدراسات من المحاكم أو من مصادر الشرطة تشير إلى وجود اختلاف كبير بين إجرام كل من المرأة والرجل سواء من حيث كميته أو جسامته وتُرجع هذه الدراسات ذلك إلى وجود فروق جوهرية بين الرجل والمرأة سواء من حيث التكوين العضوي أو النفسي أو من حيث الدور الاجتماعي المفروض على كل منها. فلما كانت الجريمة التي يقترفها الرجال لها حظ الأسد من هذه الدراسات، فإن تناولها عند المرأة لا زال يُحاط بكثير من الحيطة والحذر، والغموض، فهي تُشكل شكلا من أشكال الطابوهات التي لا يحق للباحث أن ينفض الغبار عنها، أو الكشف عن ماهيتها وأسرارها. فكان أن جاءت هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على معطيات التغير الاجتماعي والأسري الذي يدفع المرأة إلى إتيان هذا السلوك.

2. أهمية الدراسة:

تساهم هذه الدراسة في تحديد خصائص التغير الاجتماعي والأسري والذي قد يدفع بالمرأة إلى الانحراف عن القواعد الاجتماعية.

3. تحديد مشكلة الدراسة:

يمكن تحديدها في التساؤلات التالية:

* ما هي العوامل الباعثة على ارتكاب الفعل الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري؟
* ما هي الخصائص البيئة الاجتماعية والأسرية التي أتت منها هذه المرأة التي اقتحمت عالم الإجرام؟

4. منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تتطلب قراءة تحليلية واستقرائية لعناصره، وهو ما يجعل الباحث يختار المنهج الملائم للدراسة. وقد اخترنا المنهج الوصفي القائم على:" كشف الظاهرة وتحليل نتائجها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها للتعرف على جوهر موضوعها للوصول إلى نتيجة واضحة "(1) وعليه فإننا نلجأ إلى المنهج الوصفي للقيام بوصف وكشف طبيعة وأنواع الجرائم المرتكبة من قبل المرأة وكذا الخصائص التي تميز هذه المرأة وهي تقضي فترة العقوبة ونعتمد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لنكشف العوامل التي تدفع بالمرأة إلى اقتراف الجريمة المرأة.

5. مجالات الدراسة:

***المجال الزمني:** تحددت الدراسة زمنيا بالفترة الممتدة من جانفي 2006 /جانفي 2007.
***المجال المكاني:** تحددت الدراسة مكانيا بمؤسسة إعادة التربية- نساء- باتنة.
***المجال البشري:** تحددت الدراسة بشريا بنساء اقترفن الجريمة وهن نزيلات المؤسسة العقابية.

6. عينة الدراسة:

فمن المعروف علميا أنه من الصعب على أي باحث إجراء دراسات شاملة لكل مفردات المجتمع الخاص بالدراسة، ولهذا فمعظم البحوث العلمية تكتفي بعينة من المجتمع المدروس؛ لأن البحث تحكمه عوامل مادية وبشرية وكذلك زمنية. والعينة كما تشير كتب المنهجية " جزء من المجتمع يتم اختيارها لتمثيل المجتمع بأجمعه" (أبو السعير عبد الرزاق أمين،1994، ص:13).

فالبحث المراد دراسته ذو طبيعة نفس- اجتماعية وهو يتطلب دراسة وصفية إحصائية، لذا حاولنا تتبع ذلك من خلال إحصاء للجرائم المقترفة من قبل المرأة في الفترة الزمنية 2007/2006 من واقع البيانات والإحصاءات الرسمية للملفات والقضايا الخاصة بإجرام المرأة عموما؛ والتي حكم فيها والمحفوظة في التقارير الشهرية للمؤسسة العقابية- نساء- باتنة. أما النوع الثاني من عينة البحث فكان عشر حالات موجودة في السجن (المؤسسة العقابية) خلال تلك الفترة، اقترفن سلوكا إجراميا.

7. الوسائل المستخدمة في البحث:

*التقارير الشهرية للمؤسسة العقابية خلال الفترة الزمنية جانفي 2006/جانفي 2007

* المقابلة نصف الموجهة مع الحالات.

8. الإطار النظري للدراسة:

1.8. المرأة والتغيير الاجتماعي في الأسرة الجزائرية:

إن العصر الحديث يتسم بظهور عدد من التغيرات في النواحي المختلفة من الحياة الاجتماعية، الإنتاجية والتكنولوجية..الخ، هذا التغير يفضي إلى التطور والتقدم، وجدير بالذكر أن التغير الاجتماعي الذي نعيشه والذي تشهده الأجيال المتعاقبة هو تغير سريع ومستمر عميق الجذور واسع النطاق هادف المقصد. وقد جذبت ظاهرة التغير الاجتماعي اهتمام العلماء وخاصة علماء النفس وعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا ورجال الاقتصاد والتخطيط وكل المهتمين بالتربية، وكذا رجال الإعلام وقد أولوها أهمية كبرى من حيث الدراسة والفهم؛ فالتغير الاجتماعي تقابله عملية أخرى هي الضبط الاجتماعي (عدنان الدوري 1995 ص: 35) والتي يتم من خلالها توجيه سلوك الأفراد بحيث لا ينحرفون عن معايير الجماعة أو المجتمع حتى يتحقق التوازن الاجتماعي وتلعب القيادة دورا هاما في عملية الضبط الاجتماعي، حيث يمكن أن نصل إلى حقيقة مفادها أنه لا يوجد مجتمع لا يتغير ؛ حيث نلمح التغيير يمس كل شيء الأفراد ،العادات التقاليد الأعراف ،الاتجاهات والفنون وحتى الأيديولوجيات ؛ فقد يبدو المجتمع مستقرا وسائرا في إنجاز وظائفه في هدوء طوال أجيال متعاقبة ولكنه حين يصل إلى درجة من التجمع الحضاري يبدأ في التغيير بسبب وجود تحول في أعماقه لتجديد الأنساق أو لتأسيس نظم جديدة، ومن هنا تبدو حركية المجتمع، وتغير ظواهره خاصة فيما يتعلق بالنمو الحضاري أو التغير العمراني المصاحب للتغير السكاني، وحتى التغير الأسري من الأسرة الكبيرة التقليدية إلى الأسرة المصغرة الحديثة، وكذا خروج المرأة من دائرة البيت الضيقة إلى مجتمع العمل والإنتاج؛ وما أدى إليه ذلك من تدعيم اقتصادي للأسرة والمجتمع، وأيضا إلى تطورات في حياة المجتمع وقيمه المختلفة فيما يتصل بعلاقة المرأة بزوجها وأطفالها وتنشئتهم.

والعائلة الجزائرية كغيرها من المجتمعات عايشت هذا التغير، حيث يعرف مصطفى بوتفنوشت العائلة الجزائرية (مصطفى بوتفنوشت، 1984) بأنها "المؤسسة الأساسية التي

تشمل رجلا أو عددا من الرجال يعيشون زواجيا مع امرأة أو عدد من النساء ومعهم الخلف الأحياء، وأقارب آخرين كما يعرفها أيضا أنها ''المجتمع المنزلي المسمى عائلة مكونة من أقرب الأقارب المشكلون للكيان الاجتماعي والاقتصادي المؤسس على علاقات التزام متبادلة تبعية ومساعدة ". فالمرأة التي تنتمي لهذه العائلة الجزائرية– التي حاول مصطفى بوتفنوشت أن يوضح دعائمها وصيرورتها– اختلفت أدوارها وتعددت وتباينت على مر الأزمان وإن اتصفت بالشمولية والتوحد في الدور عبر الأحقاب الزمنية المختلفة.

لقد كان للمستعمر الفرنسي الدور الكبير في تدهور وضعية المرأة بحيث أن بقائها في البيت وغيابها عن ممارسة أي نشاط خارجي كان من أجل أن لا تصطدم مع المستعمر وحتى لا تكون على اتصال مباشر بالمعمرين، وبالتالي كان على الرجل حمايتها ومنعها من الخروج وحثها على المكوث في البيت؛ وبتصرفه هذا كان يرمي إلى حماية المجتمع ككل من الانحلال الأخلاقي. ويفسر المؤرخون هذا الاتجاه لكون دور المرأة الجزائرية في تلك الحقبة الزمنية هو المحافظة على الهوية الوطنية وبذلك تراجعت مكانتها بفعل التهميش والحرمان من كل مستلزمات العصر (كالتعليم، العمل...) وأصبحت تعيش في الجهل وشتى أنواع الاضطهاد والعزلة من أجل الحفاظ على القيم المكونة للشخصية الجماعية من خلال المحافظة عليها وجعلها بعيدة عن مواجهة المستعمر. ومن جهة أخرى فهي منذ نشأتها مكلفة بالحفاظ على شرفها –الذي هو شرف العائلة – وعدم تجاوز الممنوعات خاصة الجنسية منها والحدود المرسومة لها في التعامل إلى حين زواجها، لأن أي موقف مقلق من طرفها كما يقول محفوظ بوسبسي: (Boucebci,1987,P139) "يسقط هيئة السلطة الأبوية ويهدد الأمان الداخلي والخارجي للعائلة لذلك يعمل الرجل الجزائري بكل قوة وتعنت للسيطرة المطلقة ماديا ومعنويا على المرأة بحكم كونه معيل الأسرة فله حق الطاعة والخضوع" وهو ما دفع أيضا بالعالم سيمون بوفارSimon DE Beouvoir للتحدث عن الجنس الثاني عندما يتحدث عن المرأة في المجتمعات التقليدية(Le Statut de la Femme Algérienne) . ووفق الظروف الاستعمارية التي مرت بها العائلة الجزائرية استقر في الأذهان مكانة المرأة ودورها الاجتماعي الذي انحصر عما جاء به الدين الإسلامي، وتجمد في الثنائية أعباء البيت والجسد. إذ لا يمكِّنُها الرجل من المناقشة أو إبداء الرأي ولا القدرة على مواجهة ''الرجال"، فالرجل فقط من يملك الامتيازات والحق في التفكير والتدبير واتخاذ القرار في كل المسائل العائلية والحق حتى في

الخطأ الذي يجد الغفران من المجتمع كما يجد أيضا من يبارك خطواته التي تعزز رجولته هذه التي ليست كقيمة أخلاقية للنبل والكرامة الإنسانية إنما كمنظومة ذهنية منبثقة من التربية القاصرة التي تهيئ الذكر بضرورة العنف والعدوانية والجفاف العاطفي وقهر الأنثى جسديا وفكريا واجتماعيا (عبد الرحمان الوافي، 1999، ص:20).

من جهة أخرى ظل ميلاد الأنثى ولا زال يشكل نغصا اجتماعيا وانفعالا نفسيا شديدا سواء بالنسبة للزوج أو عائلته لا سيما إذا توالت ولادتها من غير أن يأتي الذكر، وهو ما يجعلها تقبل التفاوت في الامتيازات لصالح الذكر كما أن العائلة تُعد الولد لغير ما تُعد له البنت لأن الاعتبار يكون للجنس لا للكفاءة والموهبة، ففي حياتها الزوجية تحاط بقيود اجتماعية متعددة ومتنوعة وقاسية وتزداد هذه القسوة كلما انخفضت درجت العائلة الاجتماعية حيث تدور حريتها في إطار ما يريده الزوج وما لا يريده ؛ وهو دور له تأثيره التربوي والسيكولوجي السلبي(بدرالدين السباعي 1985ص:95) لا على الأنثى وحدها بل وعلى الذكر أيضا فهو أثر ينال من شخصية الأنثى ويعقدها كما يزيد من ميع الذكر وإفراط دلاله وينمي أنانيته ويغرس فيه الغطرسة وكره المساواة والانصياع للحق والعدل الاجتماعي، فقد اعتاد المجتمع أن يرى الخطأ في المرأة أكثر مما يراه في الرجل(الحداد الطاهر1992ص:53) .ولقد استمر هذا الوضع وتجذُر حقبة من الزمن حتى بعد الاستقلال وحتى بعد أن أثبتت المرأة الجزائرية جدارتها في حرب التحرير وكفاءتها في الذود عن الوطن، ولكن هذا الوضع تخلله بعض التغيير في نواحي مختلفة من البنية الاجتماعية والثقافية والعمرانية والتكنولوجية .

ويمكن القول أن الأسرة الجزائرية في العقود الأخيرة عرفت تحولات جمة على الأصعدة الاجتماعية، الثقافية السياسية والاقتصادية مما أثر على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، ويرى محسن عقون أن التغيرات التي حدثت للأسرة الجزائرية مردها إلى الاستعمار الفرنسي والتمدن والتصنيع والعولمة (محسن عقون 2002 , ص. 127-131). قتل المستعمر الفرنسي أكثر من مليون ونصف جزائري وما خلفه ذلك من تيتم للأطفال وترمل للنساء وفقدان العديد من الأسر لمعيلها ومسيرها، وبعد الاستقلال حدثت هجرة داخلية من الريف إلى المدينة، وخارجية من الجزائر إلى فرنسا مما خلف آثارا على الأسرة نتيجة تفاعلها مع وسط صناعي متمايز عن الوسط الريفي ثقافيا وتقنيا وديموغرافيا أما العولمة فقد جعلت العالم

قرية صغيرة، تعمل على إزالة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والدينية والتاريخية، وفرض نموذج واحد هو النموذج الغربي، .يريد الغربيون عولمة نموذجهم الأسري القائم على الإباحية والإنجاب بدون عقد شرعي وتحرير المرأة من الزواج وتفضيل حياة العزوبية، والتشجيع على الطلاق باسم حرية وحقوق المرأة والزواج المثلي(زواج امرأتين أو رجلين) ويحاول إعلامهم(أفلام وأشرطة) إبراز صورة جميلة للأسر المفككة والشاذة والمريضة فلا يخلو فيلم من أفلامهم من مشاهد لأسرة بلا أب أو أم أو أسرة بلا عقد زواج...الخ .

ومن جهته تحدث سليمان مظهر Slimane madhar في كتابه" La Violence Sociale En Algérie'' عن أشكال العنف الاجتماعي القصدي والرمزي الذي يصبغ الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري . وتناول تحليل هذه الأشكال المسلطة بصورة منظمة على المرأة، والزوجة، وعلى الطفل...أسمى كل ذلك: "عنف التنظيم الاجتماعي " La Violence de Organisation Sociale'' حيث كتب يقول: "يستفيد الفرد بسبب عدم نضجه الابتدائي، بتكفل مطمئن وعنيف رمزيا وهو موضوعا لإجراءات الحماية إلا أنها تمتصه وتنتقي قدراته الكامنة، التي تحوي قدراته الشخصية وتنميطها بغية حمايته ومساعدته على مواجهته بكيفية مستقلة في المحيط الذي يعيش فيه والذي يغرق الفرد في تنظيم اجتماعي تجزيئي ومقدس . وتكون أبعاد هذا التنظيم الاجتماعي متداخلة ومرتبطة بعضها ببعض ومشبعة باعتبارات دينية (Slimane madhar 1997 P : 39) كما تحدث أيضا عن عنف الفضاء العام الذي يرجعه في جزء كبير منه إلى صعوبات التحكم في قسوة المحيط الفيزيقي الذي يحصر المجتمع في تطبيقات شديدة ويظهر خاصة في الوسط الريفي حيث يغلب على الخدمات وأماكن الالتقاء والاستراحة الطابع التقليدي وتوضع الهياكل الجديدة في الغالب (المدرسة، مكتب البريد، المستوصف، دور الشباب)في أطراف القرية وتكون وهذه الهياكل أقل فعالية (Smadhar P :102).

وبالتحليل يظهر العنف في المجتمع الجزائري وسيلة تنظيمية معبرة عن الترابط أكثر منه ظاهرة مرضية تعكس التنافر، ومن هنا لا يجد الفرد في هذا المجتمع تناقضا بين العنف والحب والدفاع عن المصلحة (محمد حمداوي –2000– ص:23)، فغالبا ماُ يمارس العنف المنظم للحياة الاجتماعية بارتياح وبدون قيود ونادرا ما يجابه بالرفض والعصيان، لأن

للتفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري خاصية تتبلور وفق الأسس التربوية التي غالبا ما تكون غايتها رحمة حتى وإن مورست فوق إرادة الأفراد وكان العنف والعقاب وسيلة لتكريسها وهنا أمكن أن يأخذ كل الأشكال الممكنة ويمارس في كل الميادين على أنه وسيلة تنظيمية .

والعنف في الجزائر ليس وليد حقبة زمنية معينة وليس وليد انبعاث أفكار حرة أو متمردة، بل إن المجتمع الجزائري عرف العنف عبر الأزمنة التاريخية المتعاقبة عنفا متعدد الجوانب والأشكال صبغ الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري وأعطاها خصوصية تميزت بها (داود محمد، 2000).

إن التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر من جراء الأزمة المتعددة الجوانب ابتداء من نهاية عقد الثمانينات تركت آثارا سلبية لم يعرف المجتمع الجزائري لها مثيل ولم يألفها من قبل، إذ ظهرت على الساحة الوطنية عدة مؤشرات وظواهر اجتماعية يمكن حسرها فيما يلي:

- انتشار البطالة بين فئات الشباب والتي مست خريجي الجامعات والمعاهد العليا وهذا أدى بعدد ضخم إلى الهجرة أو ممارسة أعمال لا علاقة لها بتخصصهم.
- أزمة السكن الحادة وهذا بسبب سوء التسيير الذي تتحكم فيه البيروقراطية والمحسوبية
- ارتفاع نسبة العزوبة بحيث أن 70 بالمائة من شباب تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة معظم لا عمل ولا مسكن لهم.
- تنامي الشعور بالاغتراب أو الانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية أدى بالكثير ممن أسعفهم الحظ من الإطارات إلى الهجرة بحثا عن المكان الذي يحقق لهم آمالهم.
- تدهور القدرة الشرائية نتيجة تدني المداخيل أدى إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

وحسب دراسة قامت بها المصلحة المركزية لقمع الإرهاب على فئة الموقوفين والجاري عليهم البحث، وجدوا أن نسبة البطالين هي أعلى نسبة من حيث المهنة التي دخلت عالم الإرهاب والعينة الثانية من الموقوفين والجاري عليهم البحث هم العمال اليوميون الذين يتعلق أمر بقائهم بفرصة عمل قد توجد في الحال أو يطول انتظاره فاستغلوا من قبل الإرهابيين، ونعتقد أن هذا الانضمام هو انتقام بشكل أو بأخر من المجتمع الذي همشهم ومن السلطة التي لم توفر لهم سبل العيش بكرامة، وهذا ما يدعم أن للبعد الاجتماعي أهمية في ظاهرة الإرهاب.

وجدير بالذكر أن هناك عناصر مشتركة تكاد تتشابه وهي التي دفعتهم أو كانت وراء سهولة جرهم إلى الإرهاب، وهذه العناصر يمكن حصرها في عنصر الحرمان بكل أشكاله

قد يكون عاطفيا فكريا- سياسيا- اجتماعيا... وهذا الحرمان يكون في الغالب منبعه المؤسسة (الأسرة، المدرسة، المجتمع، السلطة) وقد يكون نابع من دوافع شخصيته.

إن الكم العددي للأولاد وعوامل أخرى اجتماعية ونفسية تفقد الوالدين السيطرة والتحكم في الأبناء وسوء التقدير في المعاملة إلى جانب ذلك عدم القدرة على توفير رغباتهم، إضافة إلى انقطاع التواصل الطبيعي بين أفراد الأسرة يدفع بالأبناء إلى البحث عن فضاءات أخرى خارج الأسرة توفر لهم شيء من الدفء ووسائل التعبير المفقودة، كل هذا جعل التيار الأصولي المتطرف يغتنم فرصة تيه هؤلاء الشباب لتجنيدهم عن طريق تعويضهم بعض ما فقدوه في المؤسسة الأسرية بدءا بالتواصل الخطابي الجذاب خصوصا أن فطرة هؤلاء الشباب سهلة في الانصياع وتطبيق الأوامر وتفجير القوة الكامنة، حيث يعملون في مجال الترصد للأفراد المراد اغتيالهم وحراسة المآوي الإرهابية، ترقب تحركات قوات الأمن وجمع المعلومات والأخبار التي يسترشد بها ويوجه على أساسها ضرباته، والطفل الذي يمر بهذه المرحلة من السهل تجنيده لعنصر مسلح ويقوم بتنفيذ العمليات ن بل هو أخطر من المسلح لأنه يتمتع بحماية القانون من حيث أنه حدث خاصة إذا لم يصل مرحلة التمييز المحددة في التشريع بثلاثة عشر إلى ثمانية عشر سنة، وفي هذه المرحلة أي مرحلة المراهقة والتي هي مرحلة انتقالية يبدأ الفرد فيها بالخروج من عالم الطفولة للدخول في عالم النضج والرشاد، لا تحصل في الغالب دون اضطرابات نفسية، وان البحث عن الهوية هي الميزة المتصلة بهذه المرحلة أن للمراهق في الوقت الحالي صراعات مع المجتمع أكثر من الجيل السابق فهو لا يلتزم بضوابط السلطات ويعلن استقلاله، وكثير من الأحيان هو في ثورة مفتوحة على الضوابط والعادات والتقاليد وفي هذه المرحلة يكون الانحراف في قمته.

ولقد استطاعت قنوات التجنيد للأصولية الدينية (الخطاب الديني، الحلقات الدينية) من تجنيد قوة الأطفال والمراهقين والذين دفعهم وضعهم النفسي الغير مستقر والفقر والجهل والتضليل، ولم تنحصر عملية التجنيد على هذه الفئة فقط بل شملت فئات أخرى حيث في ظل ظروف اجتماعية متدهورة ظهرت فئة فقدت القدرة على التعايش والتأقلم مع معطيات المجتمع القديمة، والحديثة، والمستحدثة، وفئة المغامرين الذين كرهوا الحياة العادية، وفئة الباحثين عن الثروة والمال وفئة من الجانحين والمجرمين وفئة العمال البسطاء وفئة من الذين يؤمنون

بالشهادة. وعليه إن العامل الاجتماعي كان حاضرا وبقوة في تمكين المتطرفين الدينين في إشعال نار الإرهاب هذا العامل الذي نتج من البطالة والفراغ ونقص في الحاجات الضرورية وعدم قدرة الدولة على استيعاب الهموم الاجتماعية المتراكمة.

لقد شهد المجتمع الجزائري في تلك الحقبة الزمنية أبشع الجرائم وأعنفها وازدادت بذلك بؤرة الانحراف والجريمة حيث تورط الشباب أكثر في جرائم التهريب بكل أنواعه، الخمر، المخدرات، السرقة، جرائم القتل، واقتحمت المرأة بدورها عالم الانحراف من بابه الواسع بدءا بالدعارة وانتهاء بجرائم القتل.

فالتطورات الخطيرة في حياة المجتمع وقيمه المختلفة فيما يتصل بالأسرة في الدرجة الأولى وخاصة بعلاقة المرأة بزوجها وأطفالها وطريقة تنشئتهم، قد ينتج عنها "تصورات سلبية "عن الأسرة والحياة، فإذا ما تحدثنا مثلا عن العنف الموجه نحو المرأة الزوجة أو المرأة الزوجة والأم؛ فإن تأثيراته في كلتا الحالتين مختلفة، فمضاعفاته على المرأة الزوجة أخف بكثير منه على المرأة الزوجة والأم لأن انعكاسات العنف على الحالة الأولى تطال الزوجة فقط، بينما الثانية تطال الزوجة والأبناء (خليل وديع شكور–1997–ص:116). يمكن أن نضيف هنا أنه يخشى أن تنطبع في ذاكرة النساء صورة التعامل الدائر على هذا الشكل:

"بنت تشهد عنف أبيها عليها وعلى أمها ثم ما تلبث أن تتعرض لمثل هذا العنف من زوجها في المستقبل " وهكذا تتوارث المرأة في ذهنها صورة المرأة الضحية " La Femme Victime" لتعزف عن الزواج انتقاما لبنات جنسها، طابعة في ذهنها صورة الرجل المرفوض لعنفه وعدوانيته (خليل وديع شكور–1997ص:118)، وإما تقاوم هذا العنف بعنف آخر أين تتخذ من الانحراف منهجا والسلوك الإجرامي طريقا لتعويض النموذج الذي غاب في حياتها الاجتماعية، فهي تواجه ظروفا اجتماعية واقتصادية متغيرة وتقع عليها أعباء كثيرة وبلا شك تتأثر بتلك الأوضاع، ففي هذا العصر وفي ظل مثل هذه التغيرات التي يشهدها المجتمع خاصة التغيرات الاقتصادية الصعبة التي تفرض عليها النزول إلى سوق العمل والاحتكاك بما يمليه العمل من ضغوط يومية والتي لا تقتصر على العمل فحسب لكن يمكن أن يمتد طيف هذه المشاكل إلى الشارع مثل تعرضها لمحاولات الاغتصاب في الطرق العامة، أو تعرضها للتحرش الجنسي في الحافلات أو في مكان العمل بالإضافة لأعباء المنزل وقلقها المستمر على أبنائها،

من بعض الظواهر الاجتماعية المتفشية في المجتمع كخوفها على الأولاد من الانحراف والإدمان أو أن يلحق بها شبح العنوسة ،كل ذلك يولد لديها لا شعوريا الإحساس بالخوف والوساوس بالإضافة إلى ما تراه وما يتردد على مسمعها من قصص زواج فاشل وتعدد الخيانات الزوجية ،سوء معاملة بنات جنسها؛ كل ذلك يؤدي إلى قلة قدرتها على الاحتمال وفقدان الثقة كما يترتب عليه سرعة انفعالها فالإجرام كحل جزئي للخروج من معاناتها (حازم يونس 24/01/2005: le) فقد دلت الدراسات عن الإجرام النسائي أن المرأة في معظم حالات القتل، عادة ما تصاب بصدمة من زوجها ؛ حيث أن صورة الرجل تغيرت في نظرها في الوقت الحاضر لأنه عادة ما يكون هذا الزوج (القتيل) يفتقد إلى المعنى الحقيقي للرجولة؛ حيث يكون انتهازيا، وصوليا، أنانيا، وفي أغلب الأحيان حقيرا، فهو يدفعها بغبائه إلى قتله باقتراف الخيانة في حقه أو سرقة مالها أو السطو على ممتلكاتها أو أن يتزوج بأخرى دون علمها، وتمتد هذه الإرهاصات إلى حد لا تطيقه المرأة فتجد في القتل منفذا للتخلص من مشاكلها دون أن تنتبه إلى أنها ستغدو وصما اجتماعيا لا يمكن أن يُغْفَر له.

2.8. أبعاد ومظاهر جرائم المرأة في المجتمعات:

إن الحقيقة التي لا يختلف عنها اثنان عن المرأة والجريمة هو أن المرأة تسهم بنسبة ضئيلة من إجمالي مجموع الجرائم، وهو ما جعل البحث في مجال جرائم النساء مجالا مهملا وذلك أن تصوراتنا الثقافية واعتقاداتنا المرجعية عن المجرم دائما هو ذكر خارج عن القانون، وأن معظم البحوث في علم الإجرام واقعة تحت تأثير تلك القوالب الثقافية والاجتماعية. ويرى البعض الآخر من العلماء أن قلة الاهتمام العلمي بجرائم النساء يُعْزَى إلى أن عدد النساء الذي يقع تحت طائلة القانون أقل بكثير من عدد الرجال.

وعلى الرغم من ذلك، وجه كثير من الباحثين أنظار العاملين في ميادين علم النفس الاجتماع وعلم الإجرام إلى ضرورة البحث في هذه الظاهرة وعدم إهمالها؛ ومن هؤلاء نجد ثورسين سيلين Thorsen Selin وولتر ريكلس W.Reckless الذين أكدوا أن العلاقة بين الواقع وبين الظاهر فيما يتعلق بجرائم النساء لا بد أن تدرس وأن يكشف عنها(سامية حسن الساعاتي، 1999، ص:194)، وفي هذا المجال ثلاث تساؤلات رئيسية تفرض نفسها:

- هل هناك جرائم خاصة بالنساء فقط أو جرائم تشتركن فيها اشتراكا واضحا ولكن

لا يبلغ عنها إلا في حالات أقل بكثير من الواقع؟

- هل النساء الخارجات عن القانون أقل تعرضا للقبض عليهن وللمساءلة القانونية؟
- هل النساء اللاتي يقبض عليهن تلقين معاملة لينة في الإجراءات التي تتخذ حيالهن؟

للإجابة على هذه التساؤلات يرى بولاكPollack أنه من الواضح أن جرائم النساء أقل ذكرا في التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة والبغاء، وجرائم الإجهاض، وجرائم قتل الأطفال حديثي الولادة، فضلا عن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي. يقول بولاك في هذا الصدد " أن النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال حتى ولو كانوا ضحاياهن فهم يكونون أقل ميلا إلى الشكوى للسلطات هذا من جهة ومن جهة أخرى النساء هن في أغلب الأحيان المحرضات على الجرائم التي يرتكبها الرجال" (سامية حسن الساعاتي ص:195) كما لاحظ Pollack، وجود جرائم عديدة ترتفع نسبتها عندما يكشف عنها، مقارنة بجرائم الرجل، في حين تنخفض بالنسبة للنساء؛ لأن لأدوارهن كربات بيوت ومربيات أطفال وممرضات وزوجات وغير ذلك؛ تسمح لهن أن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة مثل التسميم البطيء للزوج أو المعاملة السيئة للأطفال، وربما هذا ما دفع المتخصصين في الإجرام إلى ملاحظة أن إجرام النساء إنما هو إجرام خفي ومقنع إلى درجة كبيرة (سامية حسن الساعاتي ص:195).

إن معرفة الطبيعة المتخفية لجرائم النساء يمكننا من فهم الأبعاد الحقيقية لجرائم النساء، فقد ترتكب النساء جميع الجرائم المعروفة والمسجلة رسميا، وعندما توجد متطلبات قانونية لا تستطيع المرأة الوفاء بها، كما في حالات الاغتصاب؛ فقد تُتَهم بالمشاركة في الجريمة، وتوجد جرائم معينة تتعلق بالمرأة في حد ذاتها كجرائم قتل الأطفال حديثي الولادة والدعارة وتقديم المتعة الحرام والأفعال المشابهة التي ترتكبها النساء (فرانسيس هيدسون –1999– ص:8). ومن المهم الإشارة إلى أن مشاركة المرأة في شرائح الجرائم المختلفة مميزة بطريقة ملحوظة، ففي إنجلترا عام 1982 تتهم حوالي 200 سيدة أو يتم إنذارها بسبب السرقة بينما ارتفعت الأرقام الخاصة بالرجال خلال الفترة ذاتها من 3500 إلى 4300، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أكدت الإحصائيات المتعلقة بعمرهن تزداد بسرعة أكبر من تلك الخاصة بالرجال من2 إلى3 %، بينما المعدلات الخاصة بالنساء تصل إلى4.3 % بين عامي 1977 و1981 (فرانسيس هيدسون –1999، ص: 9).

وعلى الرغم من أن المعلومات الرسمية ليست ذات فائدة كبيرة في هذا المجال فإنه يبدو أن النساء يرتكبن جرائم خطيرة ولكن احتمال عودتهن لتلك الجرائم يكون ضئيلا.

ولقد ارتبط النمو في معدلات الجرائم ارتكاب النساء للجرائم بتحرير المرأة لما يزيد على قرن من الزمن ويقول العالم بيك Beck (1976) في هذا الصدد " أنه كلما ازدادت المرأة استقلالية فإنها تزداد إجراما "ويناقش بيشون Pichon (1931) وجود علامات لزيادة إجرام المرأة والذي أعزاه إلى تحرير المرأة حيث لم يكن بمقدور النساء تحقيق المساواة مع الرجال.

لذلك فلا بد أن يتم التقدير الحقيقي لإجرام المرأة بالاستعانة بالمصادر غير الرسمية، كما أنه من المهم عقد مقارنات دولية تفيد في تحليل الخصائص النوعية المميزة لجرائم النساء، وقد حاول جيري Guiret أن يحدد بالإضافة إلى أنماط الجرائم التي ترتكبها الإناث، مقارنة بجرائم الذكور الذين يرتكبون نفس أنماط الجرائم؛ فتبين له أن في جريمة قتل المواليد توجد امرأة واحدة مقابل سبعة رجال، وفي جرائم السرقة توجد امرأتان مقابل رجل واحد، أما الإجهاض فتوجد ثلاث نساء مقابل ثمانية رجال، بينما توجد أربعة نساء مقابل خمسة رجال في جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد ؛ وتزيد نسبة النساء في جرائم التزييف فيصل عددهن إلى خمسة مقابل أربعة رجال، في حين يتساوى الرجال والنساء في جرائم الحريق العمد وهو ستة لكل منهما (سامية حسن الساعاتي ص:195).

ومن الذين اهتموا بتحديد الحجم الحقيقي لجرائم النساء مارشيه Marchais، الذي تبين له أن المرأة؛ فضلا عما ترتكبه من جرائم معلومة، تلعب دورا رئيسيا فيما يسمى بالجرائم الخفية، حيث وجد أن نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء تبلغ 10 % من جرائم السرقة ومن 5 إلى 20% من جرائم القتل العمد، 10% من جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد و40 % من جرائم الآداب (سامية حسن الساعاتي ص:197)

وقد لاحظ جاك ليونيه في البحث الذي أجراه على ظاهرة قتل المواليد أن نسبة الجرائم الخفية تختلف من جريمة إلى أخرى من الجرائم التي ترتكبها الإناث فجرائم قتل المواليد لا يصل إلى علم الشرطة سوى20 % فقط، وقد يصل في بعض الأحيان إلى 40%، كما هو الحال في فرنسا، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الجرائم الأخرى التي ترتكب من قبل الإناث كالإجهاض والدعارة.

ويفسر العلماء هذا الارتفاع بطبيعة الجريمة في حد ذاتها؛ فالمعروف أن قتل المواليد يكتشف بسرعة، في حين أن جريمة الإجهاض تتضاءل فيها فرص الكشف عنها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النساء يفضلن أن يعهدن بتنفيذ الجريمة إلى رجل ويبقين بعيدا عن مسرحها حتى لا يقعن في يد العدالة (سامية حسن الساعاتي ص:198)، لأن السقوط في يد العدالة يعني التخاذل والنبذ الذي سيطال المرأة على جميع الأصعدة، النفسية الاجتماعية والأسرية، فبولوجها بوابة السجن تُغلق أمامها أبواب الحياة.

وتقول سامية حسن الساعاتي في هذا الصدد:" وقد تبين من الرجوع إلى إحصاءات السجون في العقد الثالث من هذا القرن أن نسبة المسجونات من النساء إلى الرجال يبلغ حوالي 4% وأن الجزء الأكبر من جرائم النساء ترتكبه المتزوجات اللاتي بلغت نسبتهن إلى مجموع المسجونات حوالي 50%، تليهن الأرامل اللاتي بلغت نسبتهن25%، ثم الأبكار فالعاهرات. كذلك تبين أن نسبة ما ترتكبه النساء من الجرائم الخطيرة لا يتجاوز1% من إجمالي الجرائم المرتكبة، حيث يأتي في مقدمتها القتل العمدي فجرائم التزوير فالعود الجنائي فالضرب المفضي إلى الموت فالحريق فالسرقات" (سامية حسن الساعاتي ص:199).

يمكن القول في ختام هذا العنصر أن جرائم النساء تبدو منخفضة في مختلف الدول والمجتمعات وعلى الرغم من اختلاف وضع المرأة في هذه الدول وعلى الرغم من التغيرات المختلفة التي تشهدها المجتمعات إلا أنه يمكننا أن نلتمس تشابها متمايزا في جرائم المرأة لدى هذه المجتمعات، وأن هذا التشابه يُوسِمُه انخفاض نسبة جرائم المرأة مقارنة بنسبة جرائم الرجل، ويتعلق هذا الانخفاض بكمية الإجرام، لا بنوعه، فقد تبين إمكانية سيطرة المرأة فيما يسمى بالجرائم النسائية.

3.8. العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة للجريمة:

إن الحديث عن علم إجرام نسائي يجعلنا نقف أمام حقيقة واضحة المعالم ألا وهي أن المدارس والنظريات الأساسية المفسرة للجريمة لم تأتي إلا بالقليل في مجال إجرام المرأة وأن بعضها وإن وجدت تمتاز بالجمود والندرة في معالجة الموضوع في شموليته، وقد حاولت هذه المدارس وبعض هذه الدراسات أن يلقوا الضوء على جملة العوامل التي تؤدي إلى إجرام المرأة وأهمها:

1.3.6. عامل النوع:

الدراسات التقليدية تعتمد في تفسيرها للإجرام الذي تقترفه المرأة على العامل البيولوجي والفيزيولوجي لدى المرأة ،فمن حيث الكم فمعظم الدراسات والإحصاءات أكدت أن نسبة مشاركة المرأة في الإجرام أقل بكثير من مشاركة الرجل فيها، ويُفسر ذلك على المستويين البيولوجي والنفسي؛ فمن الناحية البيولوجية الرجل أكثر قوة وصلابة من الناحية التركيبية ومن الناحية الأدائية، في حين أن المرأة فإن طبيعتها الأنثوية وضعفها من الناحية البيولوجية يجعلانها أقل أداء ومقدرة على ارتكاب الأفعال الإجرامية ،أما من الناحية النفسية فإن الرجل أكثر مقدرة على تحمل المشاق والصعاب والصبر، عكس المرأة التي تضعف عندها تلك الصفة حتى وإن وُجدت، خاصة إذا علمنا أن السلوك الإجرامي يتطلب جهدا وقدرة عضلية عالية.

وقد تلت هذه الدراسات دراسات أخرى أثبتت عن طريق الإحصاء أن هناك صلة وثيقة بين ظاهرة إجرام المرأة وعامل النوع الذي يقصد به الفروق بين الجنسين في الإجرام. وقد أثبتت هذه الدراسات أن نسبة إجرام الرجل يتجاوز نسبة كبيرة إجرام المرأة، وذلك في جميع الدول بل وحتى داخل الدولة ذاتها، وعبر كافة مراحل التاريخ بالنسبة لكافة أنواع الجرائم، ما عدى ما كان وثيق الصلة بالمرأة كجريمة الإجهاض، وقتل المواليد حديثي الولادة، وفي هذا الصدد أثبتت الإحصائيات المقدمة في هذا الشأن أن عدد الجرائم المرتكبة في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا من قبل الرجال تفوق 10 مرات ما تقوم به النساء ،كما قدرت الإحصائيات أن 85 %من حالات الإجرام التي تعرض سنويا على المحاكم يكون مقترفيها الذكور. (عمر السعيد رمضان–1972–ص:50) فمعظم الدراسات تؤكد أن نسبة إجرام المرأة أقل بكثير من نسبة إجرام الرجل؛ وذلك لأن العامل البيولوجي لا يمكن اعتباره لوحده كعامل حاسم لتحديد السلوك الإجرامي للمرأة، لأن هذا العامل يرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الاجتماعي المنوط بالرجل والذي يختلف عن دور المرأة، ناهيك عن البنية المورفولوجية والفيزيولوجية لكل منهما.

لهذا توجب على العلماء البحث عن عوامل أخرى تحاول فهم الظاهرة؛ وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أن المجتمعات الغربية لها تقاليد وميول تختلف عن تقاليد وميول المجتمعات العربية، التي ينتمي إليها وهنا نجد بأن جريمة المرأة جديرة بالدراسة لأنها تؤثر تأثيرا

واضحا في استقرار المجتمع، بدرجة لا تقل عن تأثير إجرام الرجل؛ ذلك أن المرأة تلعب دورا جوهريا في حياة أسرتها وفي تنشئتها الاجتماعية وفي تحديد سلوكها.

وبالنظر إلى حجم ظاهرة إجرام المرأة في المجتمعات الغربية مقارنة بالمجتمع العربي والجزائري خاصة، يمكن القول أنها لا تمثل حجما كبيرا ولا انتشارا واسعا مقارنة بجرائم الرجل، ويمكن أن نلمس هذا الفرق واضح من خلال ما تعرضه المحاكم في تونس والجزائر بحيث نجد أن النساء المتهمات في مثل هذه القضايا قليل جدا حيث لا يمكنه أن يتعدى 5% من إجمالي الجرائم المرتكبة (عمر السعيد رمضان–1972ص:55)

2.3.6. العوامل الاجتماعية:

الملاحظة التي لا بد من الإشارة إليها هي أن عدد النساء المتابعات قضائيا لا يمثل لوحده نسبة جرائم المرأة حقيقية، إذ أن المجتمع الجزائري بصفة عامة مجتمع تقليدي ويفضل أفراده الإبقاء على الجرائم النسائية خاصة مخفية وإيجاد حلول ودية وسرية لها. وعلى الرغم من هذا التعتيم والسرية في معالجة إجرام المرأة، إلا أن الوضع الاجتماعي يلعب دور كبيرا في دفع إجرام المرأة إلى الساحة، وذلك من خلال:

1- أن هناك دراسات تؤكد تقارب في نسبة إجرام المرأة والرجل في بلدان تتمتع فيها المرأة بقدر كبير من الحرية والمساواة مع الرجل كما في الدول الغربية.
2- تختلف نسبة إجرام المرأة عن نسبة إجرام الرجل داخل الدولة الواحدة وذلك تبعا لاختلاف الأوضاع الاجتماعية للطرفين.
3- ترتفع نسبة إجرام المرأة عن الرجل في أوقات الحروب خاصة في جريمة السرقة، وذلك أن المرأة تأخذ على عاتقها كثير من أعباء الحياة التي كان يتحملها الرجل .(عمر السعيد رمضان–1972 ص:55)

ومما لا شك فيه أن هناك فروقا جوهرية بين الرجل والمرأة من النواحي البيولوجية والفيزيولوجية والنفسية قد يكون لها تأثيرها على إجرام كل منهما، فبينما تميل المرأة أكثر إلى ارتكاب الجرائم التي لا تحتاج إلى قوة بدنية، وعنف، مما يتلاءم وطبيعتها الجسدية مثل جرائم الإجهاض وجرائم قتل المواليد حديثي الولادة وكذلك جريمة القتل عن طريق التسميم، في حين نجد ميل الرجل نحو ارتكاب الجرائم الأكثر عنفا مما يتلاءم وطبيعته الجسدية أيضا كجرائم القتل والسرقة باستعمال العنف والكسر..الخ.

فجرائم المرأة جديرة بالدراسة لأنها تؤثر تأثيرا واضحا في استقرار المجتمع بدرجة لا تقل عن تأثير إجرام الرجل، ذلك أن المرأة تلعب دورا جوهريا في حياة أسرتها وفي إعدادها وصلاحها وفي تحديد نمط سلوكها (محمد شفيق-1978-ص:23) فالمرأة تحظى عادة بقدر أوفر من الرعاية والإشراف وتتصرف وفقا للسنن الاجتماعية التي تلقتها بعناية فائقة أكبر من التي تُلقن للذكور، فمنذ الطفولة تُلقن الإناث الوداعة والرقة بينما يُعود الذكور على الخشونة والعنف. ومن جهته يرى لمبروزو أن المرأة قد تفوق الرجل إجراما وأن ما تبرزه الإحصائيات من تفاوت بين إجرامها وأجرام الرجل ليعدو كونه مسألة ظاهرية لا تطابق الواقع، فالإحصائيات التي تثبت سيطرة نسب إجرام الرجل على إجرام المرأة غير واقعية، إذ لو أضفنا حالات البغاء إلى إجرام المرأة لأرتفع رصيدها من الإجرام إلى ما يوازي إجرام الرجل أو يفوقه. ومن جهة أخرى فإن ظروف المرأة تتيح لها أن تخفي من جرائمها الشيء الكثير، فالإجهاض مثلا قلما يكتشف حينما تقوم به المرأة وكذا بالنسبة للسرقات التي كثيرا ما لا يبلغ عليها (محمد عبد القادر قواسمية: 1992ص:97، 100). والمهم في كل ذلك أن قلة إجرام المرأة هو ابتعادها عن الحياة العامة، وقلة احتكاكها بالناس، فقد لاحظ تقرير حديث للأمم المتحدة أنه بقدر ما تساهم المرأة في الحياة الاقتصادية بقدر ما ترتفع نسبة إجرامها.

3.3.6. تأثير الأسرة:

فمن نافلة القول عند البحث عن أسباب أي ظاهرة أن نقف عند الأسرة نستقصي تأثيرها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بظاهرة مثل الإجرام، فموقع المرأة في أسرتها له انعكاساته على شخصيتها وتصرفاتها، هذا بالإضافة إلى شيوع التوتر والصراع والتفكك بين أفراد الأسرة، فقد تكون المرأة مهمشة مما يجعلها تشعر بالدونية أو النقص أو قد تكون المرأة تعاني من معاملة سيئة من طرف شخص أو عدة أشخاص في العائلة قد يكون الزوج أو الأب أو أهل الزوج وغيرهم من الذين قد يكونا مسرفين في الطغيان والقسوة والعدوانية وتعنيف المرأة، وهنا تكون إقامة المرأة في هذا البيت إقامة مادية محضة خالية من أي عاطفة، وقد وجد علماء الاجتماع أن أهم الأسباب التي تؤدي بالمرأة إلى إتيان السلوك الإجرامي ما يسمى بالبيت المنحل الذي قد يكون انحلاله نفسيا أو فيزيقيا بالإضافة إلى الانهيار العاطفي في العائلة، الذي قد يرجع في أساسه إلى الطغيان الذي ينبعث في العادة من الأب أو الرجل المتسلط والمسيطر وكذلك الانهيار المادي والخلقي للعائلة (حسن عبد الحميد رشوان،1998، ص:156).

4.3.6. أساليب التربية الأسرية:

يواجه الباحثون في مجال التربية الأسرية صعوبات في الاتفاق على تصنيف محدد لأساليب التنشئة والتربية الملائمة، وربما يعود ذلك إلى اختلاف المنطلقات النظرية التي ينطلق منها هؤلاء الباحثين، أو ربما يعود الأمر إلى أن هؤلاء قد كونوا لأنفسهم وجهة نظر معينة طيلة عملهم في ميدان التنشئة، وبمقتضى ذلك كثرت الأنواع الدالة على أسلوب الضبط الوالدي، فمنهم من يرى أن أساليب التنشئة الوالدية ينطوي على الأسلوب الديمقراطي والتسلطي والتسيب أو الأسلوب الذي يتسم بالفوضوية، وهو رأي كل من "ليبت" و"وايت"، ومنهم من يرى أن أساليب التربية الوالدية تنطوي على أسلوب التسامح والتسلطي وأسلوب الحزم وهو رأي "بومريند"، ومن الباحثين من يؤكد على أساليب العقاب البدني وسحب الحب والإيضاح وهو رأي "هوفمن" (محمد شمال حسن،2001، ص:140).

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى القول أن عدم وجود تصنيف محدد لأساليب التربية الوالدية قد يؤدي بالمحصلة النهائية إلى صعوبة تحديد الآثار المترتبة على الأسلوب المتبع، إن نوع هذه الأساليب تجعل الباحثين يميلون إلى الاعتقاد أنها تلتقي بالمضمون وتختلف من حيث التسمية، وهي معظمها تصب في بعدين هامين هما:

5.3.6. بعد التقبل – النبذ:

حيث أن أثر تنشئة الفرد على نمط "التقبل" عادة ما يؤدي إلى تشكيل سلوك إيجابي، فيتمثل بمراعاة لمشاعر الآخرين واحترامهم وتقبلهم والتوجه إليهم، كما ينمي لدى الفرد الضمير الذي يُعد من الضوابط الداخلية للسلوك، إذ يتمكن بموجبه الفرد أن يوجه سلوكه الوجهة المرغوب بها اجتماعيا، كذلك فإن أسلوب التقبل يُنمي لدى الفرد أيضا الإحساس بالانتماء إلى الجماعة وكذلك الثقة بالنفس والرضا عنها وعن العلاقات مع الغير. مما يؤدي إلى تكوين صورة واضحة عن المستقبل ويؤدي بالفرد إلى التحكم بالبيئة المحيطة به، وذلك عن طريق تعلم أساليب الراشدين، وقد وجد أن هذا الأسلوب يؤدي إلى نبذ العدائية والعدوانية عند التفاعل في الوسط الاجتماعي (محمد شمال حسن ص:142). أما الأسلوب الذي ينطوي على "النبذ" فلقد كشف العلماء من خلاله أن العدوان يعد من الخصائص النفسية التي تميز هذا الفرد الذي تربى وفقا لهذا الأسلوب، كذلك يتصف الأفراد الذين ينشئون على

هذا الأسلوب بالخجل وعدم الإحساس بالأمان عندما يواجهون العالم المحيط بهم، كذلك يتصف سلوكهم بالعناد والعصبية والسادية وهي سلوكات تُفسر على أنها محاولة للاحتجاج على ظروف القهر والألم والحرمان والنبذ التي عاشوها، وعلى ذلك فقد يشعر الفرد بالارتياح جراء إلحاقه الأذى بالآخرين والاستمتاع بمشاهدة الآلام بادية عليهم، ومن الخصائص النفسية التي ينتجها هذا النمط أيضا الاعتمادية والاتكالية التي تجعل الفرد غير قادر على مواجهة العالم المحيط به، ومن ثم غير قادر على التعامل معه والأخطر من ذلك أن هذا الأسلوب قد يهيئ الفرد إلى الانحراف والجريمة فلقد تبين من نتائج الدراسات التي أجريت على المجرمين والمنحرفين أن النبذ الوالدي عُد من الخصائص التي ميزت شخصيات المنحرفين والمجرمين(محمد شمال حسن ص:143).

6.3.6. البعد التسلطي– الديمقراطي:

إن الأسلوب التسلطي هو ذلك الأسلوب الذي يؤدي إلى تشكيل سلوك الأفراد بطريقة تجعلهم يميلون إلى مراعاة قواعد الأدب والعناية بأنفسهم، فهو ينمي لديهم الميل إلى نبذ الخشونة والفضاضة في السلوك واعتماد الرقة أسلوبا في التعامل مع الآخرين، غير أن الرقة والوداعة في السلوك التي يُظهرونها علانية عادة ما ترتبط بوجود السلطة الوالدية التي تكون رقيبا مستمرا على التصرفات الصادرة عنهم، إن ثمة خطورة تترتب على شيوع هذا الأسلوب في التنشئة وهي المخالفة للقواعد الخلقية المقبولة تصبح أمرا متوقعا عند غياب هذه السلطة الوالدية. أما الأسلوب الديمقراطي فهو على العكس تماما إذ أن الأفراد الذين نشئوا على هذا الأسلوب كانوا أكثر تعبيرا عن مشاعرهم وأكثر تفاعلا مع الآخرين دون توجس أو خجل بسبب أن السلطة الوالدية كونت لديهم بمرور الوقت أسلوب استكشاف العالم المحيط بهم، وذلك من خلال استطلاعه ومحاولة تجريب أشيائه بعيدا عن التهديد والوعيد واستخدام أساليب القسر والتوبيخ(محمد شمال حسن ص:144) وتبعا لذلك أصبح هؤلاء أكثر اندماجا في الحياة الاجتماعية ويحضون بالشهرة وينالون الاحترام وعند متابعة سلوكهم الاجتماعي في الحياة اليومية فقد تبين أنهم أكثر انجازا ونجاحا وأقدر من غيرهم في الإفصاح عن مشاعرهم ومواجهة الآخرين في كل موقف اجتماعي.

7.3.6. المناخ الأسري:

إن ثمة علاقة بين المناخ الأسري والأنماط السلوكية الصادرة عن الفرد، إذ تنطلق هذه العلاقة من التسليم إلى أن الأفراد الذين يفدون من منازل هادئة ومستقرة أظهروا أنماطا سلوكية مقبولة اجتماعيا من قبيل المجاراة للمعايير الاجتماعية على خلاف أولئك الذين يفدون من منازل يسودها التفكك والاضطراب، إذ أظهروا أنماط من السلوك مخالفة للقواعد الخلقية العامة، وتأسيسا لذلك يمكن القول أن ثمة نوعين من المناخ الأسري :مناخ أسري يتسم بالدفء وآخر يتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار، ولمعرفة طبيعة المناخ الأسري الذي يتسم بالدفء الأحرى أن نعرف ما الذي يجعل المناخ العائلي غير دافئ ولا مستقر؟ إن الأسباب التي تجعل المناخ الأسري غير دافئ ولا مستقر يمكن حصرها في الأسباب التالية (محمد شمال حسن ص:147):

- انحراف أو إجرام بعض أفراد الأسرة.
- شيوع أجواء التوتر والخلافات والمشاحنات بين أفراد الأسرة
- ضعف الروابط العائلية داخل الأسرة
- البطالة التي يعاني منها أحد أفراد الأسرة أو البعض منهم وعدم كفاية الدخل والذي يساهم في التفكك الأسري لأنها تؤدي إلى الفقر.
- إشاعة أجواء من الفردية وغياب التعاون بين أفراد الأسرة.
- إدمان أحد أو بعض أفراد الأسرة.
- شيوع أساليب العنف والإكراه والقسر والصراخ بين أفراد الأسرة
- تكدس أفراد الأسرة في منزل ضيق لا يتسع لهم جميعا والذي يبعث على الضيق وعدم الارتياح.

تأسيسا لكل هذه العوامل يُعد المناخ الأسري واحدا من أهم العوامل المؤثرة في تشكيل سلوك الأفراد سواء تم هذا التشكيل بطريقة تناصر النظام الاجتماعي أو بطريقة تخالفه تماما.

8.3.6. العوامل النفسية:

لقد ارتكزت بحوث علم النفس الإجرامي على أبحاث فرويد، آدلر ويونغ وغيرهما من علماء النفس خصوصا على تقسيم فرويد للجهاز النفسي وأجزائه الثلاثة: الهو، الأنا، الأنا

الأعلى وعلاقة هذه الأجزاء بالرغبات المكبوتة وتأثير ذلك على السلوك الإجرامي. فقبل أن نغوص في فرز العوامل النفسية الباعثة على ارتكاب السلوك الإجرامي، لابد من التذكير أن الجريمة من وجهة نفسية هي قبل كل شيء استجابة لسوء معاش داخلي للفرد المقدم على ارتكابها، ولا يكفي منع الفرد من إتيان هدا السلوك لإزالة المشكل بل يجب تناول الأسباب وتوفير الوسائل للفرد حتى يتمكن من تجاوز هذا السلوك، وقد أشارت "أنا فرويد" في بداية النمو النفسي أن للطفل عدوانية موجهة نحو الذات أسمتها "الميولات التهديمية"، وفي مرحلة متقدمة من التمايز الأنا يتحكم في شدة الألم الذي يسببه لنفسه وقدرة التحكم هذه هي معيار تحديد السواء واللاسواء (Gurra–1970–P :482). فالجريمة كظاهرة تُعد اشكالية كبيرة بالنسبة للفرد وتسبب له معاناة فورية مباشرة وقد يكون لها عواقب وخيمة على المدى الطويل خاصة على مستوى تكيفه النفسي والاجتماعي، ومن أهم العوامل النفسية المساعدة على ارتكاب المرأة للجريمة حسب ما يراها العلماء (ميخائيل أسعد–1994–ص:61):

9.3.6. الخصائص النفسية للمرأة:

إن اختلاف المرأة عن الرجل من حيث التكوين المورفولوجي والهرموني والجسماني يجعلها تتصف بصفات تميزها عن الرجل في كثير من الأمور ففي مقابل القسوة والخشونة تتميز المرأة بالعاطفة والرقة والحنان ولربما كانت هذه الصفات هي الباب إلى دخول المرأة عالم الجريمة، والانحراف فقد دلت الإحصائيات أن كثيرا ما تنخرط النساء في عصابات نتيجة سوء المعاملة وفي ظل ظروف معينة قد تجبر على ممارسة البغاء وقد يغرر بها من قبل الرجال وتساعد على جلب المخدرات أو جلب زبائن القمار...الخ وأكثر النساء اللاتي يُقبض عليهن ويحاكمن أو يودعن مراكز إعادة التربية، هن من الطبقات الفقيرة ومن خصائصهن كثرة التمارض والإسراف في التعلق بالناس وتتأثر بسرعة وتميل إلى الانطواء أو الانعزال. وغالبا ما يكون انحراف المرأة أو إجرامها ناتجا عن استغلال عائلتها لها أو حرمانها من عاطفة الأم أو الأب أو إساءة الأب أو الأم إليها أو هروبها من البيت هو البحث عن الحب المفقود فيخالطها الرجال ويكون سقوطها في الانحراف أو الإجرام سهلا.

1. **الإحباط:** حيث تبحث المرأة عن متنفس لها للتقليل من هذا الشعور مما يؤدي بها إلى ارتكاب جرائم، أخطرها جرائم القتل.

2. **الكبت الناتج عن الصراعات الطفولية:** يرجع هذا الكبت إلى السنين الأولى لحياة المرأة الذي قد يكون نتيجة خلل في التنشئة الاجتماعية للمرأة أو حرمان عاطفي أو غيرها من الصدمات التي قد تكبت أثناء حياة الطفولة مما يؤدي إلى حدوث صراعات لا شعورية تبحث عن مخرج لها تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.
3. **الإحساس بالظلم:** قد تشعر بأن حقوقها مهضومة وبأنه لابد من أن تحصل على حقوقها تامة مقابل ما تقوم به من أعمال.
4. **الشعور بالذنب:** يرى فرويد أن الفرد الشاعر بالذنب يبحث عن العقاب عن طريق الإجرام وهذا ما يسمى بالعقاب الذاتي.
5. **الحرمان:** يعتبر من أهم العوامل النفسية المؤدية إلى ارتكاب المرأة للجريمة، فالشعور بالإهمال والحرمان يؤدي بالمرأة إلى البحث عن التعويض مما يؤدي إلى ارتكابها أفظع الجرائم.
6. **كثرة الضغوط النفسية:** قد تكون هذه الضغوط ناتجة لأزمات نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية وقد تكون مجتمعة، مما يجعل المرأة تبحث عن مخرج من هذه الضغوط، ما قد يؤدي إلى إتيانها لسلوكات إجرامية أو انحرافية أخطرها جرائم القتل التي عادة ما تكون مرتكبة ضد الزوج.
7. **التقمص بالمعتدي:** إن التقمص بالمعتدي هو آلية دفاعية استخلصتها "أنا فرويد" ووصفتها عام 1936، فحينما يجابه الشخص بخطر خارجي يتمثل نموذجا بانتقاد صادر عن سلطة ما فإنه يتماهى مع المعتدى عليه؛ إما بأن يتبنى لحسابه العدوان بحد ذاته، وإما من خلال المحاكاة الفيزيقية أو المعنوية لشخص المعتدى، أو من خلال تبني بعض رموز القوة التي تدل عليه تسود هذه الآلية تبعا لأنا فرويد في تكوين المرحلة التمهيدية للأنا الأعلى حيث يظل العدوان عندها موجها نحو الخارج، إذ أنه لم يرتد بعد على الشخص ذاته (لابلاسب وبونتاليس-1987-ترجمة مصطفى حجازي ص:203).

ومن جهته يلجأ "فرنزي" إلى تعبير التقمص بالمعتدي بمعنى خاص جدا، فالعدوان

موضوع البحث ليس سوى محاولة التعزيز الحسي الذي قد يقدم عليها الراشد الذي يعيش في عالم من الوله والشعور بالإثم على الطفل الذي يُفترض أنه بريء ويتخلص السلوك الناتج عن الخوف ورضوخ كلي لإرادة المعتدي حيث يتخذ التغير الحاصل في الشخصية شكل "اجتياف شعور الراشد بالذنب".

وترى "أن فرويد" أن التقمص بالمعتدي نشطا في السياقات المتنوعة كالعدوان الفيزيقي، الانتقاد ...الخ، حيث يمكن أن يتدخل التماهي بعد العدوان المرهون أو قبله ويكون السلوك الملاحظ نتيجة قلب الأدوار فيصبح المعتدى عليه معتديا (لابلاسب وبونتاليس-1987-ترجمة مصطفى حجازي ص:203).

والمرأة في سياق التفاعل الاجتماعي كثيرا ما تتعرض منذ طفولتها إلى سوء المعاملة وتُعنف حتى وهي في سن رشدها من قبل العديد من الأشخاص الذين ينتمون لعائلتها أو محيطها الاجتماعي الواسع، فيمكن أن ينتج عن هذا الاعتداء المتكرر تجاه المرأة ردود أفعال تكون بمثابة استجابات لما تعرضت له من إهانة وتعنيف، فتتحول من معتدى عليها إلى معتدية حقيقية.

في الأخير يمكن القول مهما تعددت الأسباب وتنوعت في محتواها إلا أنه يمكن أن نخلص أن كل عامل من العوامل السالفة الذكر يساهم في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة سواء كان هذا السبب نوعيا أو اجتماعيا أو نفسيا وحتى اقتصاديا؛ وينضاف للسبب أو جملة هذه الأسباب استعداد المرأة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، هذا الاستعداد الذي ما إن يجد التربة التي تغذيه حتىُ يخرج إلى الساحة جريمة خاصة يكون مقترفها "امرأة".

فموضوع المرأة والإجرام تتحكم فيه عوامل مختلفة وتدلل عليه مؤشرات اجتماعية هامة منها ما يتعلق بالأسرة ومنها ما يتعلق بالمحيط الاجتماعي خاصة المهني، ومنها ما يتعلق خاصة بالجانب الاقتصادي الذي يظهر أن له علاقة وطيدة وطبيعة بالجريمة حتى وإن كانت هذه العلاقة غير حتمية.

7. عرض نتائج الدراسة الميدانية:

لأننا بصدد دراسة وتحليل مظاهر التغير الاجتماعي والأسري وعلاقته بالجريمة عند

المرأة، لابد أن نتوقف وقتا طويلا نستقرأ واقع الأرقام التي أحصينا من خلا لها نوعية الجرائم من جهة ومن جهة أخرى التعمق مع المعاش النفسي لحالات البحث حتى نتمكن من اكتشاف العوامل المشتركة أو الخصائص النفس اجتماعية التي تميز المرأة والجريمة.

1.7. الإجابة عن التساؤل الأول:

– ما هي العوامل الباعثة على ارتكاب الفعل الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل الذي استقينا محتواه من نتائج دراسة سجلات والتقارير الشهرية للمؤسسة العقابية التي أمدتنا بالنتائج التالية:

1.1.7. نوعية الجرائم:

فالإحصاءات التي استقيناها من مصلحة السجون أكدت لنا بصورة قطعية أن إجرام المرأة أقل من إجرام الرجل،(93%للرجال،مقابل4%للنساء) لكن العلماء ذهبوا في تفسير هذا الانخفاض مذاهب مختلفة، فمنهم من يستند على الإحصاءات ومنهم من يستند على طبيعة ونوعية الجريمة المقترفة من قبل المرأة فالعلماء الذين يستندون على الإحصاءات في تفسير انخفاض أو ارتفاع معدلات الجريمة يرون في هذا الانخفاض أمرا طبيعيا وهذا الرأي وجه له العديد من الانتقادات لعل أهمها أنه لا ينبغي الأخذ بصدق الإحصائيات صدقا كليا (عبد المنعم سليمان،2003،ص:377) فالتفاوت بين إجرام الرجل وإجرام المرأة ليس إلا تفاوتا ظاهريا في حقيقة الأمر، والواقع أن المرأة ترتكب العديد من الجرائم التي لا تظهر في الإحصائيات كجرائم البغاء والذي يعد إجرام طبيعي حتى ولو لم تجرمه بعض التشريعات، وإذا أضيفت جرائم البغاء إلى سجل المرأة لفاقت في إجرامها إجرام الرجل ،هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الجانب الأكبر من إجرام المرأة لا يظهر في الإحصاءات فثمة فارق ضخم بين إجرام المرأة الخفي وإجرامها المعلن، وهذه هي مشكلة الرقم الأسود (عبد المنعم سليمان،2003،ص:378) أو المطموس التي تعد أهم نقاط ضعف الدراسات الإحصائية، ومن أهم الجرائم التي لا يكشف عنها ولا تظهر في الإحصائيات جرائم الإجهاض ،السرقة من البيوت التي تقع من الخادمات، السرقة من المحلات التجارية الكبيرة ،الجرائم الجنسية التي تشارك المرأة فيها حيث يكون طالب الجنس من الرجال هم ضحاياها، كما أن للمرأة دورا فعليا لا يستهان به وراء عدد غير قليل من الجرائم، فالمرأة قد لا تظهر مباشرة كفاعل أصلي

في الجريمة والواقع يؤكد أن جرائم كثير تقع من الرجال يكون للمرأة فيها دورا هاما بالإيحاء أو التحريض، ولو أخذنا بعين الاعتبار عدد الجرائم التي ترجع إلى توريط المرأة للرجل في ارتكابها لأرتفع معدل إجرام المرأة كثيرا عن ذلك المعدل المتواضع الذي تكشف عنه الإحصاءات .

وجدير بالذكر أن العلماء في هذا المقام حاولوا حصر اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل في نوعية الجرائم لا في كمها، بحيث حاولوا تبيين أن نسبة مساهمة المرأة في الإجرام تختلف باختلاف فئات الجرائم، ففي بعض فئات الإجرام تكون مساهمة المرأة فعالة إلى حد أنها تقترب من نسبة إجرام الرجل ويظهر ذلك من خلال مثلا جرائم الإجهاض وقتل الأطفال حديثي العهد بالولادة وكذا التسميم وشهادة الزور، في حين تنخفض مساهمتها في جرائم العنف والاعتداء على العرض(عبد المنعم سليمان،2003،ص:379) .وقد حاول العلماء أيضا تفسير اختلاف إجرام الرجل وإجرام المرأة بالرجوع إلى:

- **اختلاف التكوين العضوي والنفسي للمرأة عن الرجل:** بحيث من الثابت أن المرأة أضعف من الناحية البيولوجية من الرجل، فهي أقل منه في القوة البدنية وتنعكس هذه الخصوصية على السلوك الإجرامي لكل منهما.
- **اختلاف الدور الاجتماعي للمرأة عن الرجل:** ويتمثل ذلك في أن المرأة تتمتع غالبا بحماية لا يحظى بمثلها الرجل فهذا الأخير مسئول عن حمايتها ويمكن حتى أن يتحمل المسؤولية الجنائية عنها، هذا إضافة إلى أن خروجه للعمل والاحتكاك المطلق بالآخرين والمنافسة والصراع من أجل العيش كلها قد تهيئ فرص ارتكاب الجرائم، أما بالنسبة للمرأة فدورها الاجتماعي يجعلها في منأى عن الصراع وبالتالي أقل فرصة في ارتكاب الجرائم.

2.1.7. عوامل الفعل الإجرامي

فتتبعنا لحيثيات الجريمة المقترفة من قبل حالات البحث مكننا من تسجيل النقاط التالية :

- وجود مهيئات للفعل تمثل معظمها في الأسباب القائمة وراء ارتكاب المرأة للجريمة
- بداية التفكير في تنفيذ الجريمة.
- تنفيذ الجريمة بدقة وإحكام..
- بعض الجرائم تحدث دون تخطيط مسبق.

إن هذه النقاط التي خصت الفعل الإجرامي سواء كان قتلا أو سرقة أم دعارة؛ من قبل هذه المرأة يؤكد بصورة صريحة أن المرأة أثناء قيامها بالجرائم على مختلف أشكالها؛ يمر تنفيذها للجريمة بعدة مراحل وهذه المراحل التي تتشابه إلى حد كبير إلى ما توصل إليه العلماء فيما يخص مراحل ارتكاب الجريمة (عثمان نجاتي،1970، ص:19) والتي تتمثل في:

1- مرحلة التفكير والعزم

2- مرحلة التحضير للجريمة

3- مرحلة البدء في التنفيذ

وهي المراحل نفسها التي خطتها المرأة في ارتكاب الجريمة إلا ما يُضاف إليها وهو الطابع الأنثوي الذي يتمثل في القدرة على التحمل والصبر الذي لاحظناه من خلال تأنيها وحذرها ومداراتها لمشاعرها وسلوكها ومثابرتها ومواصلتها حتى تحقيق الفعل الإجرامي.

وفي تنفيذ الجريمة هنا؛ وجدنا أنها استعانت بأدوات مختلفة من أمثلة :السكين، الساطور، السم عصا حديدية ،الحرق، الجسد (الإغواء)،... الخ، وهي وسائل تدل أن المرأة أثناء ارتكابها للجريمة تستخدم كل الوسائل المتاحة لتحقيق فعلها، ولا يتعلق بالنظرة التقليدية التي تنظر إلى المرأة في استخدامها وسائل مميتة من فئة الأكثر تأثيرا والأقل قوة كالسم مثلا ؛ ولكن ثبت إمكانيتها في استخدام كل الوسائل الممكنة لتحقيق فعل القتل أو السرقة، وأن النظرة السطحية والتقليدية التي تخص المرأة ووسيلة الجريمة يجب أن تلغى من الأذهان؛ إذ لا يمكن الأخذ بها عند تفسير جرائم المرأة . فلحظة اقتراف الجريمة يسود انفعال الغضب والحقد، والكراهية التي تعمي بصيرتها عن البحث عن أقل الوسائل، فيكون المرور إلى الفعل بالوسيلة الممكنة السريعة. وبالنسبة للسرقة فهي تساهم في التخطيط والتحضير لمعدات الجريمة، كما وقد لاحظنا أنها تسرق بإتقان وجدية يغلفها الدقة المتناهية في الحذر.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذا البحث بالنسبة لنوعية الجرائم المرتكبة من قبل المرأة هي في معظمها تلك التي يرتكبها الرجل وأن أعلى نسبة سجلت في هذه الدراسة تلك المتعلقة بجريمة القتل، فالدعارة ،فالسرقة والأعمال الإرهابية؛ إن جريمة القتل احتلت المرتبة الأولى بين مختلف الجرائم الأخرى التي اقترفتها المرأة وقد حاولنا تفسير ذلك على اعتبار أن هذه الجريمة بأركانها القانونية المعروفة (الركن المادي والشرعي والمعنوي) هي جريمة لا يمكن إخفائها خاصة مع توفر الركن المادي وهم وجود جثة، أما بقية الجرائم الأخرى فقد سجلنا

انخفاضها وقد يعزو ذلك إلى أنه يمكن التستر على مثل تلك الجرائم كالدعارة والسرقة والتشرد حتى الأعمال الإرهابية التي ظهرت في العشرية الماضية والتي ميزت حقبة من تاريخ المجتمع الجزائري.

ومن جهة أخرى فقد سجلنا في هذه الدراسة أن معظم النساء المقترفات للجريمة بأنواعها المختلفة ارتكبن الجريمة لأول مرة، وهي من الأمور الملاحظة في سجلات العدالة من أن حضور المرأة أقل في ظاهرة العود إلى الجريمة، أما الحالة العائلية للمرأة المجرمة فقد كشفت الدراسة أن أعلى نسبة تلك التي سجلتها المرأة المتزوجة بنسبة 47.36% (الدراسة الحالية) وهي نسبة شبيهة بتلك التي توصل إليها محمد شفيق في دراسته حيث تبين أن أعلى نسبة كانت للمتزوجين من إجمالي المتهمين فالعزاب، فالمطلقين.

وعلى اعتبار أن التعليم أحد العوامل التي تواجه الجريمة في المجتمع فقد اتضح من خلال هذه الدراسة أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للمرأة كلما ارتفع معدل الجريمة، حيث كان انخفاض المستوى التعليمي مميز لمعظم مقترفات الفعل الإجرامي وأن أعلى نسبة سجلت للمرأة بدون مستوى تعليمي كانت 60.54%.

إن استعراضنا لهذه الأبعاد التي تتعلق بالسلوك الإجرامي للمرأة، يضعنا أمام حقيقة ألا وهي أنه من الصعوبة بمكان استعارة فكرة السبب الواحد في إجرام المرأة، ولا بد أن نشير هنا إلى أننا حينما نحاول تفسير جرائم المرأة في المجتمع الجزائري فنحن لا نؤكد سببا على سبب آخر، وإنما نحاول أن نؤكد كيف تؤدي عوامل معينة إلى ديناميكية وحركة الجريمة لدى المرأة؟ وكيف يدفع مثلا سوء المعاملة بالمرأة إلى اقترافها؟، فمن الواضح جدا أن عوامل مشتركة جعلت جريمة المرأة تأخذ مكانها على مسرح الحياة الاجتماعية. فالإجرام عموما يتسم بالتنوع من ناحية وبالتعدد من ناحية أخرى؛ فهي متنوعة أولا لأن منها ما يتصل بالتكوين العضوي أو النفسي للمجرم (ة) أو بالظروف الطبيعية أو الاجتماعية المتعددة، وثانيا لأنه داخل كل مجموعة من هذه الظروف يوجد عدد كبير من العوامل التي تقع كحافز لارتكاب الفعل الإجرامي.

2.7. الإجابة عن التساؤل الثاني:

- ما هي خصائص البيئة الاجتماعية والأسرية التي أتت منها هذه المرأة التي اقتحمت عالم الإجرام؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل الذي استقينا محتواه من النظرة المعمقة لتحليل محتوى المقابلة مع حالات البحث والتي مكنتنا من استنتاج عوامل مشتركة بين هذه الحالات:

1.2.7. فيما يخص المظهر الخارجي وسلوك الحالات:

تميزت الحالات في مظهرهن بـ:

1- سلوك تعاوني
2- شدة الانفعال (بكاء، الحزن، صراخ...)
3- التكفير عن الذنب بالصيام (صيام شهرين متتاليين خاصة في حالة القتل، والصلاة في حالة الجرائم الأخرى)
4- مشحونات بالغضب على المجتمع وفي أحيان أخرى بالحقد
5- متوسطات الجمال في عمومهن.
6- كل واحدة منهن تبحث عن مبرر مقنع لفعلها

وعلى العموم فهذه الخصائص التي لوحظت على حالات البحث العشرة يظهر من خلالها الطبيعة النفسية والاجتماعية للمرأة، من حيث تميزها بالعاطفة التي تظهر كثيرا من خلال شدة البكاء والحزن عند معظمهن والولاء للعائلة من جهة، ومن جهة أخرى يحاولن أن يظهرن كضحايا لمأساة حقيقية -حتى وإن كانت في الحقيقة مأساة- تبرير الفعل الإجرامي لديهن كبير جدا، وتحاول كل واحدة منهن أن تبرر جريمتها وهذا من خلال قدرتهن الفائقة على سرد التفاصيل بدقة متناهية من زاوية كونها دائما الضحية قبل أن تصبح مجرمة، بحيث لا يبقى أمام من يصغي إليهن من شك في أنهن الضحية الأولى والأخيرة في القضية، وأنهن ما ارتكبن هذا الفعل إلا لأن الظروف كلها جاءت ضدهن وقد ينساب المصغي إليهن في البداية وراء هذا الإحساس، وربما هذا ما جعل العلماء يذهبون في توصيم المرأة بأن لها القدرة الكبيرة على المخادعة ومحاولة التضليل خاصة حينما يتعلق الأمر بشيء يخصها أو قد يمس حياتها.

2.2.7. بالنسبة للتنشئة الاجتماعية لحالات البحث:

تميزت في معظمها بـ :

- سوء المعاملة الأسرية (الوالدين، الزوج، الأخ، زوجة الأب)
- الحرمان من إكمال الدراسة من قبل أحد أفراد العائلة
- غياب الدور الفعلي للأب
- التصدع والتفكك العائلي
- الإهمال الأسري
- النزاعات حول الإرث
- انحراف بعض أفراد الأسرة

إن النقاط السالفة الذكر التي استقيناها من محيط الحياة الاجتماعية للحالات تصب في نقاط مهمة من وجهة نظر سيكولوجية وسوسيولوجية والتي تتمثل في النقاط التالية:

- قسوة وتصلب المحيط العائلي لمعظم السجينات تقريبا.
- انخفاض المستوى الاقتصادي لعائلات السجينات
- تصلب المحيط الأسري الذي يحمل بين طياته:
  - ✓ الحرمان العاطفي وسوء المعاملة
  - ✓ الفقر وعدم إشباع الحاجات
  - ✓ الحرمان من إكمال الدراسة
  - ✓ وقد يصل الأمر حتى إلى الطرد من منزل الزوجية أو منزل الأسرة.

وهي مؤشرات تقودنا للكشف عن طبيعة الأسر التي ترعرعت ضمنها حالات البحث، وهي أسر مزعزعة الكيان، تسودها علاقات متوترة بين معظم أفرادها، مشحونة بالنزاعات والصراعات تقف فيها المرأة موقف المدافع حينا والمهاجم حينا آخر، تبحث عن مكانتها الاجتماعية التي في كثير من الأحيان تُسْلب منها ؛ كما ولوحظ أيضا أن معظم حالات البحث لديهن شعور قوي بالذنب يحمل تبطنا للقيم وتصورا عن الواجبات الملقاة على عاتقهن، إلا أن غياب تقدير عواقب الفعل الذي أقدمن عليه يكاد يكون منعدما، كما وسجلنا أيضا أنهن ولدن في بيئة شاذة اجتماعيا وما جريمتهن إلا تعبيرا صارخا لرفضهن لواقعهن ومحاولتهن الخاطئة في إصلاح ما يمكن إصلاحه، وقد أكدت العديد من الأبحاث (محمد علي حسن هبة،2003، ص:91) أنه إذا كانت علاقة المرأة بوالديها طيبة وهم يشعرونها بمدى حبهم لها تجعلها تشعر بالأمان، وبأهمية أنوثتها وقيمتها الذاتية؛ خاصة لو

أشعراها أنه لا فرق بين الذكورة والأنوثة، فلا تتكّوَن آثار ذات قيمة ترسخ في داخلها، بينما حينما تشعر الأنثى أن الوالدين أو المجتمع أو الثقافة تفضل الذكور فقط لأنهم ذكور؛ ففي هذه الحالة تشعر المرأة بالنقص لمجرد أنها أنثى حيث لا تحصل على نفس المزايا لدى الوالدين أو المجتمع أم الثقافة. وهذا ما لمسناه لدى حالات البحث من أنهن في المقام الثاني بعد الأخوة دائما والمرأة لا يحق لها كثير من الأمور التي تعد ضرورة من ضروريات العصر.

8. خاتمة:

يمكن القول مهما تعددت الأسباب وتنوعت في محتواها إلا أنه يمكن أن نخلص أن كل عامل من العوامل السالفة الذكر يساهم في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة سواء كان هذا السبب نوعيا أو اجتماعيا أو نفسيا وحتى اقتصاديا ؛ ويُضاف للسبب أو جملة هذه الأسباب استعداد المرأة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي، هذا الاستعداد الذي ما إن يجد التربة التي تغذيه حتىُ يخرج إلى الساحة جريمة خاصة يكون مقترفها "امرأة" من الملاحظات التي سجلتها الباحثة على معظم السجينات الرغبة الملحة في تبرير فعلهن والذي يظهر خاصة من سلوكهن التعاوني في معظم أجزاء الدراسة، ومحاولتهن إعطاء تفسير مقنع لجريمتهن التي أُدن بسببها، هذا التفسير التي تحاول كل مجرمة أن تقنع به كل متحدث إليها وكذا محاولتها في إيصال صداها إلى كل الآذان، ومن خلال شدة انفعالهن (البكاء، الحزن الشديد البحث عن مخرج لمأساتهن...) تعبر كل واحدة منهن على مأساة تظهر من خلالها المرأة المجرمة كضحية أولى وأخيرة لما يحدث داخل أسرتها.

ولقد بينت هذه الدراسة أيضا أن المرأة المجرمة تنتمي إلى أسر غير سوية تتأرجح في معاملاتها بين القسوة وسوء المعاملة وأن معظم حالات البحث عانين في طفولتهن ولاقين شتى أنواع العذاب على أيدي مختلفة تراوحت من الأب إلى باقي أفراد العائلة ، وعائلات حالات البحث تميزت معظمها بالتفكك والتصدع والذي تمثل في الإهمال و اللامبالاة والتعنيف عند معظم حالات البحث إضافة إلى دينامية النبذ الذي مورس على المرأة قبل إقدامها على الفعل الإجرامي حيث لاقت النبذ من شخص على الأقل أو أكثر من أفراد أسرتها وكلها دلائل على تغير نمط القيم في الأسرة من جهة ومن جهة أخرى علامات استقالة الأسرة عن أداء الأدوار المنوطة بها بدت في غاية البروز من خلال ما استوقفتنا عنده حالات البحث.

9. المراجع:

1. أبو السعير عبد الرزاق أمين (1994): العينات وتطبيقاتها في البحوث الاجتماعية، الإدارة والبحوث العامة، الرياض، السعودية
2. أسعد ميخائيل (1994): علم الاضطرابات السلوكية، دار الجيل، بيروت، لبنان.
3. الحداد الطاهر (1992): إمرأتنا في الشريعة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية "موفم" الجزائر.
4. الدوري عدنان (1995): الانحراف الاجتماعي، دار النهضة العربية، لبنان.
5. السباعي بدر الدين (1985): مشكلة المرأة، العامل التاريخي، دار الجماهير دمشق، سوريا.
6. بن تفنوشت مصطفى (1984): العائلة الجزائرية، ترجمة: مري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. جان لابلاس وج، ب بونتاليس (1987): معجم التحليل النفسي ترجمة مصطفى حجازي، المؤسسة الجامعية، بيروت لبنان.
8. حسن الساعاتي سامية (1999): علم اجتماع المرأة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
9. رشوان حسن عبد الحميد (1998): علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
10. شفيق محمد (1978): الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
11. شكور وديع خليل (1997): العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
12. عبد المنعم سليمان (2003): علم الإجرام والجزاء، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت
13. عدلي أبو طاحون (2008): التغير الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر
14. عمر السعيد رمضان (1972): دروس في علم الإجرام، دار النهضة العربية، بيروت
15. قواسمية محمد عبد القادر (1992): جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر
16. محمد شمال حسن (2001): سيكولوجية الفرد في المجتمع، دار الآفاق، القاهرة، مصر، ط1.
17. محمد علي حسن هبة (2003): الإساءة إلى المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
18. نجاتي محمد عثمان (1970): ملامح جريمة القتل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مطابع الأهرام التجارية، مصر.
19. وافي عبد الرحمان (1999): الوجيز في الأمراض العقلية والنفسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
20. داود محمد (2000): الأدباء الشباب والعنف في الوقت الراهن، في مجلة إنسانيات عدد 10، قسنطينة الجزائر
21. محسن عقون (2002) (تغيير بناء العائلة الجزائرية)، في مجلة العلوم الإنسانية العدد 17 جامعة قسنطينة، الجزائر.
22. BOUCEBCI.M(1987): Psychiatrie ,Société et Développement en Algérie, Alger
23. De Ajuriaguerra, J (1977) : Manuel de psychiatrie de l'enfant, Paris Masson.
24. MADHAR.S(1997) : La violence social en Algérie, Alger, EAP.
25. Http : www.akbarelyom/aknersaa/issue, : (حازم يونس (2005) النساء القاتلات في)
26. Le Statut de la Femme Algérienne. Site: www.yahoo/femme algérienne.fr